العدد (1799) السنة السابعة - الاربعاء (19) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هل تعيد الولايات المتحدة النظـر فـي سرعة انسحابها من العراق ؟

ترجمة :عمار كاظم محمد

القادة الأمريكان قلقون بشأن ارتفاع وتيرة العنف في إعقاب الانتخابات غير الحاسمة ولذا فهم يعيدون النظر في سرعة الانسحاب الرئيسي للقوات هذا الصيف كما أشار بذلك مسؤولون أمريكان يوم الثلاثاء الماضي .ويتوقع أن يكون انسحاب الموجة الرئيسية الاولى للقوات خلال شهر حسب قول المسؤولين حيث الانتظار لفترة أطول يمكن أن يعرض للخطر هدف الرئيس باراك اوباما لتقليل مستوى القوات من ٩٢ الفا الى ٥٠ الف جندي في يوم ٣١ آب المقبل .

مازالت الحكومة العراقية الجديدة لم تتشكل على الرغم من مرور شهرين على الانتخابات البرلمانية حيث استغل الإرهابيون هذا الفراغ بتنفيذ الهجمات مثل تفجيرات يوم الاثنين ١٠ أيار التي أدت إلى مقتل ١١٩ عراقياً على الأقل في اليوم الأكثر دموية في البلاد في عام ٢٠١٠ . هذه التهديدات دفعت الكثير من المسؤولين العسكريين لمحاولة الاحتفاظ بعدد كبير من القوات على الارض لأطول فترة ممكنة دون فقدان الموعد النهائي في الحادي والثلاثين من آب حيث أن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين تستلزم خروج القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١ . في بغداد و واشنطن يقول المسؤولون أنهم يبقون ملتزمين بالموعد النهائي والذي قال عنه اوباما أنه سيتمدد فقط في حالة تدهور الأمن في العراق .الخروج من العراق بسرعة ومسؤولية كان من بين الوعود الرئيسية للحملة الانتخابية لأوباما عام ٢٠٠٨ حيث أن تمديد الموعد النهائي يمكن ان يؤدي الى مخاطر سياسية في الولايات المتحدة لكن في ذات الوقت فان الانسحاب المستعجل ربما يسبب الفوضى وعودة حمامات الدم مرة أخرى . وكان مسؤولان كبيران في إدارة البيت الأبيض قد قالا ان البيت الأبيض يراقب عن كثب فيما اذا كان من الضروري دفع موعد الحادي والثلاثين من آب إلى الخلف فقط لضمان قوات امن كافية في أماكنها لمنع أو رد هجمات المتطرفين وبالتأكيد فان العنف قد اثير بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد والذي من المحتمل أن يؤجل بداية ما دعاه قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال راي اوديرنو « شلال الانسحاب « حيث سيتم إرسال إعداد كبيرة من الجنود الى بلادهم في فترة قصيرة جدا . وكان الجنرال راي اوديرنو قد قال في مقابلة جرت في شهر كانون الثاني الماضي أنه يأمل بدء الانسحاب بمعدل ١٢٥٠٠ جندي شهريا ابتداً من شهر أيار حتى يتم الالتزام بموعد آب النهائي فيما صرح قبل مدة طويلة في انه لن يبدأ الانسحاب الا بعد مرور شهرين على الانتخابات التي جرت في السابع من آذار حتى يضمن الاستقرار في البلاد لكن ثلاثة مسؤولين أمريكيين في بغداد وكبير مسؤلي وزارة الدفاع الأمريكية قالوا بان « شلال الانسحاب « من المتوقع أن يبدأ في شهر حزيران على الأقل لكن المخاوف مازلت مستمرة حول فيما اذا كان المأزق السياسي سيؤدي الى تفجر العنف من جديد .وقال احد المسؤولين الكبار في بغداد « من المنظور العسكري فان افضل طريقة لإدامة الأمن هو أن نمسك بالكثير من القوات بالأرض إلى ان نحتاج الى اعادة تنظيمهم « مضيفا « وسوف يكون من الحكمة بالنسبة للجنرال اوديرنو أن ينتظر قدر ما يستطيع نتيجة لمعطيات الظروف السياسية المضطربة في العراق . يقول احد كبار المسؤولين في الجيش الأمريكي « بالنسبة للبنتاغون فهناك اعادة تركيز جديد على العراق مؤخرا وكل الخيارات يمكن اخذها بنظر الاعتبار و بضمنها التأخير، فنحن نحتاج الى الخروج بشكل ملائم ليس مرتبطا بشكل تام بالتسلسل الزمني السياسية . القادة السياسيون في العراق يتخذون خطوات تمهيدية خلال فترة قصيرة لتشكيل الحكومة الجديدة والتي تم تأجيلها بسبب تحديات عملية اعادة الفرز وقرار اجتثاث أصوات البعض من المرشحين بسبب اتهامات بعلاقاتهم بحزب البعث المحظور في العراق وهو ما جعل التقدم ضئيلا لحد الآن.ما الذي يجب عمله في ظل هذه التعقيدات السياسية وما تأثيراته المحتملة على بقية أجزاء الشرق الأوسط كان هذا الموضوع محور لقاء ساخن بين واشنطن وسفارة الولايات المتحدة في بغداد وقد تم فتح دائرة تلفزيونية مغلقة لمنافشة هذا الموضوع بين واشنطن ودبلوماسيين امريكان في بغداد وقد اخبر وكيل وزير الخارجية الأمريكية جيمس شتاينبرغ السفارة أن تكون اكثر حزما مع القادة العراقيين طبقا لقول اثنين من كبار المسؤولين الذين كانوا قد حضروا اللقاء وفي وقت متأخر من الشهر الماضي كان الرئيس اوباما قد طلب من مستشاريه أن يبقوا متيقظين وان لا يفترضوا بان العمل سيسير على مايرام .وكان هناك مسؤولان أمريكيان في بغداد قد قالا ان هناك وسائل تكتيكية قوية يمكن أن تستخدم لدفع المفاوضات نحو تشكيل الحكومة يمكن أن تتضمن حجب المساعدات المالية عن العراق الى أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة وكذلك انتقادهم بشكل عام لخلق ضغط شعبي على الزعماء العراقيين . وحتى الآن أرادت الولايات المتحدة أن تبقى حيادية بينما تتصارع الكتل فيما بينها للحصول على دعم التحالفات الجديدة لتشكيل الحكومة ففي لقاء مع كريستوفر هيل السفير الأمريكي في العراق قال « ان جزءاً من هذا القلق هو انه لم يكن احد يتوقع ان تكون نتائج الانتخابات بهذا التقارب وعلى اية فان الشهرين الماضيين لم يكن العنف بذلك المستوى المخيف الذي يتطلب من القوات الأمريكية أن تتدخل للحفاظ على السلام « .

■ عن : واشنطن بوست

«.وقال الجنرال ستفين لانزا الناطق العسكري باسم الجيش الأمريكي في العراق يوم الثلاثاء الماضي « ان القوات تسير على الطريق الصحيح باتجاه انسحابها حسب الموعد النهائي الذي حدده الرئيس اوباما في ٣١ آب المقبل لكنه لم يناقش فيما اذا كان هناك احتمال بإبطاء سرعة ذلك الانسحاب «. وبالرغم من ان هناك عملاً كبيراً يجب انجازه لكنه أشار أيضا إلى أن العنف بشكل عام في العراق هو اقل مما كان عليه قبل سنوات مضيفا « هناك الإرهابيون الذين يتمنون عرقلة التقدم العراقي وقد كانت هجمات يوم الاثنين الماضي مثالا على ذلك « .قبل الانتخابات التي جرت في آذار الماضي بفترة وجيزة كان هناك ما يقرب من ٩٦ الف جندي أمريكي وقد تم انسحاب ٤٠٠٠ جندي منهم خلال شهر نيسان الماضي بضمنهم اطباء الأسنان العسكريون وعمال البريد وسواق الشاحنات وموظفو دعم آخرون وخلال الأسبوع الماضي كان هناك حوالي ٩٢ الف جندي امريكي في العراق مما يعني ان الانسحاب قد تم بمعدل ١٠ آلاف وخمسمئة جندي خلال الشهر الواحد ويستطيع اوديرنو أن ينتظر فقط بداية « الشلال « لأن إبقاء عشرات الالوف من الجنود الأمريكيين الى اللحظة الأخيرة سيؤدي الى خلق كابوس لوجستي بوجود عدد محدوداً من الطائرات مع توفر الشاحنات والسفن لإخراج الجنود والمعدات.في تلك الاثناء فان السفارة الأمريكية في العراق تبحث عن حل لدفع العراقيين لحل مشكلة الجمود الحاصل في العملية السياسية .

مصـر تمـدّد قـانـون الـطـوارئ لعامين

ترجمة : اسلام عامر

بعد سنوات من وعود الحكومة المصرية بإنهاء حالة الطوارئ ، وافق البرلمان على طلب الحكومة في تمديد حقها في اعتقال الناس من دون تهمة و الإبقاء على السجناء حتى فترة غير معلومة و الحد من حرية التعبير و التجمع و الإبقاء على محكمة الأمن الخاصة .و في حالة غير عادية من الإقناع التي تولاها القادة المصريون أخذت الحكومة على عاتقها الجهود الهادفة إلى شرح قرارها و أعلنت ان قانون حالة الطوارئ سيستخدم فقط للجرائم الإرهابية و الاتجار بالمخدرات. و قال المسؤولون كذلك انه سيتم إسقاط بعض بنود القانون.

لكن مفهوم الإرهاب واسع جدا في القانون المصري و إن ذلك التعبير و في المقاييس الجديدة ذو طبيعة طيّعة الأمر الذي جعل القانون موضع انتقاد جماعات حقوق الإنسان و الناشطين السياسيين و مراقبي حقوق الإنسان المستقلين الذين قالوا أنهم توقعوا تغيير القليل في امة اعتادت على استخدام سطوة شرطتها و السجون لإسكات المعارضة السياسية. «و حتى المزاعم المتمثلة باقتصار حالة الطوارئ على الإرهاب و المخدرات هي ليست إلا مزاعم كاذبة»هذا ما قاله حسام بهجت المدير التنفيذي للمبادرة المصرية في الحقوق الشخصية «الأكثر خطورة هو بقاء ثقافة التفوق برسالتها التي تقول ان الأجهزة الأمنية فوق القانون»و جاء إعلان الحكومة و جهودها الكثيفة الساعية إلى شرح و تخفيف أثار قرارها مع ارتفاع الشكوك السياسية و الاجتماعية في مصر. و من المزمع ان يتم عقد انتخابات مجلس الشيوخ في البرلمان في غضون الأسابيع القليلة المقبلة اما مجلس النواب ففي الخريف و الرئاسة في العام المقبل.وتواجه الحكومة أيضا تفشي الشائعات حول صحة الرئيس حسني مبارك ؛ احتجاجات العمال اليومية للمطالبة بتحسين الأجور ، والمعارضة السياسية التي يدعمها ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق (البرادعي) و الذي قال انه من المحتمل ان يرشح للانتخابات الرئاسية.في واشنطن ، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية ، فيليب ج كراولي ، قال : «نحن نشعر بخيبة الأمل. لدينا بعض التساؤلات حول التعهد الذي اعطته الحكومة المصرية لشعبها و ذلك في أن تجد السبيل لترك قانون الطوارئ»و اخبر رئيس الوزراء احمد نظيف ان تلك اللغة قد أضيفت لنضمن ان يستخدم القانون فقط لحالات الإرهاب و الاتجار بالمخدرات. و أعلن كذلك ان الحكومة و لأول مرة ستحد من سلطات الطوارئ في إطار القانون. وإلغاء الأحكام التي تسمح للرقابة وإغلاق دور النشر والبث ، ورصد جميع أشكال الاتصالات ومصادرة الممتلكات.و حاول رئيس الوزراء أن يشرح سبب عدم إيفاء الحكومة بوعد الرئيس مبارك في ٢٠٠٥ المتمثل باستبدال قانون الطوارئ بقانون يختص بمكافحة الإرهاب. و قال ان الحكومة واجهت صعوبات في إيجاد الموازنة الصحيحة بين حماية الدولة و المحافظة على الحريات المدنية، واضعا مقارنة مع التحدي في الصعوبات التي واجهها الرئيس اوباما في إغلاق سجن غوانتنامو و مقارنا القانون بقانون الباتريوت الذي تبنته الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.و أشارت الحكومة أيضا إلى الهجمات التفجيرية في جزيرة سيناء و المحاكمة الأخيرة لحزب الله المدان بالتخطيط لأعمال إرهابية في مصر كدليل على ضرورة الحفاظ على قانون الطوارئ.و مع ذلك لم يكن الشرح وافيا للتقليل من سيل الانتقاد. «انه أشبه ما يكون بالانفجار و ذلك بالطبع بسبب إعادة تجديد القانون» هذا ما قاله مارتن شينين ممثل الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان و الذي بعثه للتقصي عن الحقائق في مصر في نيسان ابريل ٢٠٠٩.ولاحظ بعض النقاد أن مصر أصرت على مدى سنوات أن تستخدم سلطات الطوارئ فقط لمكافحة الإرهاب.«لطالما ادعوا ان قانون الطوارئ يطبق على المخدرات و الإرهاب» هذا ما قالته عايدة سيف الدولة وهي مدافعة عن حقوق الإنسان تعمل مع ضحايا التعذيب و سوء المعاملة «انهم يكذبون كذبا منمقا»وفي تقرير قدم إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ ، كتب شينين أن القانون المصري يُعَرف الإرهاب على انه ليس فقط الأعمال العدوانية فحسب بل و حتى التهديد أو التخويف <بهدف> تعكير السلم او تعريض سلامة و امن المجتمع للخطر «.و كتب أيضاً ان القوانين المصرية الخاصة بالإرهاب «تحتوي على مدى واسع من الأغراض مثل عرقلة السلطات العامة عن اداء واجباتها».و أضافت سارة ليه ويتسون و هي مديرة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في منظمة حقوق الإنسان انه في الوقت الذي وافقت الحكومة على عدم استخدام قانون الطوارئ لرصد الاتصالات ستتمكن من ذلك على ضوء التعديلات التي أدخلت على الدستور التي تسمح بإنشاء توفير دائم لمكافحة الإرهاب ، الأمر الذي سيسمح للقيام بهذا الرصد.«ان هذه المزاعم المستخدمة لهذا القانون لمكافحة الإرهاب لها علاقة بالإرهاب بشفافية كاذبة» هذا ما قالته السيدة وتسون «في الحقيقة لقد استخدموا القانون لمقاضاة أي ناشط سياسي ينتقد الحكومة»اعترف مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية ، أن القانون لم يكن دقيقا ، و قد تم استخدامه استخداما أكثر عمومية لكنه قال أن تلك القضية ليست مسألة تعريف واحد دقيق بل القضية قضية تطبيق الشرطة لها و الذين قالوا أنهم قد تلقوا التدريب مسبقا ليكونوا أكثر وعيا بما يخص حقوق الإنسان. قالت الحكومة أيضا ان الإشراف القضائي من شأنه أن يساعد في منع الانتهاكات. و لكن في التطبيق العملي فإن الأجهزة الأمنية تعمل في كثير من الأحيان من دون الرقابة الفعالة.في تقرير تم تقديمه في آذار لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ، قال السيد شاينين ، وهو أستاذ القانون الدولي العام ، أن قرار المحكمة بإطلاق سراح السجناء قد تم تجاهله او انه قد تم إطلاق سراح السجناء و من ثم تم اعتقالهم مباشرة بعد ذلك».»و بصورة عامة لا يوجد يقين قانوني ما دام هناك قانون طوارئ معمولٌ به» ، هذا ما قاله شاينين.

■ عن : كرستيان ساينز مونيتر

تظاهرة وحرية ضد قانون الطوارئ

أوبـامـا وبـوش والحـرب عـلـى الإرهـاب

ترجمة :علاء خالد غزالة

بوش واوباما

تسنم الرئيس اوباما منصبه قبل ستة عشر شهرا حاملا مهمة واضحة لمكافحة الإرهاب؛ لا تكن مثل بوش. كما تجنب اوباما -عموما- استخدام مصطلح جورج دبليو بوش القائل «الحرب العالمية على الإرهاب.» فقد فضل فريق اوباما استخدام مصطلح يقول: «عمليات مكافحة التمرد خارج الولايات المتحدة.»

لكن بعد ان وقعت هجمتان فاشلتان على اميركا، والمحاولة غير المتقنة لنشر الرعب قرب غراوند زيرو (أي المنطقة صفر) في منهاتن (وهي التي وقعت فيها هجمات الحادي عشر من ايلول)، فقد أخذت إدارة اوباما بتبني العديد من المواقف التي كانت تنسب إلى بوش على انها موقفها الذاتي. فالبيت الأبيض الذي واجه نفس التهديدات التي واجهت إدارة بوش قد نضج إلى إدراك الحقيقة الواقعة: ان حماية الأمن القومي الأميركي تتطلب إجراءات أكثر شدة مما كان اوباما وشركاه يعتقدون عندما كانوا مجرد منتقدين من الخارج، يتفرجون على ما يجري. واليك خمسة امثلة:مدد اوباما، في وقت سابق من هذا العام، فترة نفاذ ثلاثة قوانين رئيسة تعتبر في صلب سياسة بوش لمكافحة الإرهاب، والتي يطلق عليها (قانون الوطنية). احد هذه القوانين يجيز «التنصت المتنقل» على المشتبه بهم الذين يستبدلون أجهزتهم الخليوية للتمويه، بينما يسمح الآخر للوكالات الفيدرالية ان تطلب إحضار بيانات مثل سجلات المكتبات العامة. وبالمثل، واصل اوباما إحدى ممارسات بوش المعروفة بالإناطة rendition، وهو إرسال الإرهابيين المشتبهين الى بلدان ثالثة وإناطة أمور الاعتقال والتحقيق معهم بذمة تلك الدول. وعلى الرغم من إعلان اوباما وتشديده على إنهاء هذه الممارسة، فقد انتهى إلى الموافقة عليها بشرط ان يحصل السجناء المرسلون الى تلك البلدان على معاملة أفضل، لضمان عدم تعرضهم إلى التعذيب. وأجبر اوباما على رفض قرار المدعي العام، ايرك هولدر، القاضي بمحاكمة خالد شيخ محمد، المتهم بأنه العقل المدبر لإحداث الحادي عشر من ايلول، في محكمة مانهاتن الفيدرالية. وكان هولدر قد أطر قراره على انه أخلاقي وقانوني: سوف تنأى إدارة اوباما بنفسها عن سلفها عن طريق إظهار التزامها بتطبيق القانون. لكن ثبت ان دعوة هولدر ليست الا فكرة بليدة بسبب المصاعب الأمنية الجمة والكلفة المالية الضخمة التي تتطلبها إجراء المحاكمة في ذلك الموقع.

ووجدت إدارة اوباما نفسها في المحكمة تدافع عن الصلاحيات الرئاسية المتعلقة بالإرهاب، والتي كانت إدارة بوش قد فرضتها. ففي قضية الرقابة غير المصرح بها، على سبيل المثال، حاول المسؤولون في ادارة اوباما دون جدوى إيقاف دعوى قانونية تتعبر ان بوش قد خرق القانون حينما اجاز التجسس على المشتبهين بالإرهاب بدون الحصول على تخويل قضائي. وجادل مسؤولو إدارة اوباما، كما فعل بوش، بان «الصلاحيات الرئاسية المتعلقة بإسرار الدولة» تتفوق على القانون الفيدرالي فيما يخص شؤون الأمن القومي.وعندما تعلق الأمر باستجواب المشتبهين بالإرهاب فان الإدارة بدأت بالتراجع عن إصرارها على اتخاذ الإجراءات القانونية حسب القواعد النافذة بحيث صارت توجه التهم الى الإرهابيين بسرعة قبل ان تتيح لهم بحث الأمر مع محاميهم، كما حدث مع المشتبه النايجيري في تهمة محاولة تفجير الطائرة المتجهة إلى ديترويت يوم عيد الميلاد. فقد تم إجراء تحقيق مكثف مع المشتبه به، عمر فاروق عبد المطلب، لمدة خمسين دقيقة قبل ان يتلى عليه حقه في التزام الصمت، وهو ما قام به لاحقا. وقد صرح هولدر، يوم الأحد، ان الإدارة تسعى إلى إصدار قانون جديد يتيح للمحققين ان يجروا تحقيقاتهم مع المشتبهين بالإرهاب حتى قبل ان تتلى عليهم حقوقوهم. يا لها من خطوة موفقة.

لقد حظيت إدارة اوباما بنعمة فشل محاولتين إرهابيتين في مدى خمسة اشهر: حادثة طائرة يوم عيد الميلاد ومحاولة يوم الأول من آيار في ساحة تايمز سكوير التي قام بها فيصل شهيد، المواطن الباكستاني الاصل والحاصل على الجنسية الأميركية. ويبدو الآن انه قد حصل على المساعدة من داخل هذه البلاد (اميركا). ففي يوم الثلاثاء ألقى العملاء الفيدراليون القبض على ثلاثة رجال باكستانيين يشتبه بتقديمهم الأموال إلى شهيد. طرحت هذه المحاولات الفاشلة أسئلة مهمة جديدة حول الاستحضارات الأمنية. لذا فانه لأمر مشجع ان تسمع نبرة مختلفة من هولدر يوم الأحد. أخيراً، اعترف المدعي العام ان الولايات المتحدة تواجه عدوا لا يلعب حسب القواعد المكتوبة.وأكد هولد ان الإدارة سوف تسعى الى منح المحققين مساحة اوسع في استجواب المشتبهين بالإرهاب بدون قراءة حقوقهم عليهم. هذا الامر سوف يكون استثناء من قاعدة ميراندا، والتي تنص على وجوب إعلام المشتبه به بحقه في التزام الصمت واستشارة المحامين.وقال انه سوف يعمل على «ان يقدم مقترحا يتوافق مع الدستور ويكون مع ذلك مناسبا لعصرنا الراهن والتهديدات التي نواجهها الآن.»(التهديدات التي نواجهها الآن). يتحدث هولدر من الخبرة الراهنة، من الثغرات الامنية التي فضحتها المحاولتان الارهابيتان الفاشلتان. تعكس كلماته الحاجة الملحة. لا يستطيع هولدر واوباما ان يسألا بأدب طالبان في باكستان، وهي الحركة المرتبطة بهجمة تايمز سكوير، ان تتفضل عليهما بتأجيل الهجمة الارهابية التالية على الولايات المتحدة لبضعة شهور، حتى يتسنى للكونغرس ان يتنازع حول الاستثناء الجديد من قاعدة ميراندا. او ان يطلبا منها ان تمتنع عن القيام بالهجمات لمدة عام قبل ان تفصل المحاكم المختصة بدستورية او عدم دستورية قوانين التحقيق الجديدة. او ان تنتظر (طالبان) حتى يتم استجواب المسؤولين حول المحاكم العسكرية، او الإناطة، او غيرها من القضايا.ان أولى الأولويات بعد إبطال هجمة ما هي جمع المعلومات الاستخبارية حول التهديد المحدق، والتعرف على كيفية تدريب وإرسال المشتبه به. هذا الأمر يطغى على الحاجة الى معاملة المشتبهين بالإرهاب على انهم مجرمون عاديون، ويعني هذا مراجعة جميع الإجراءات القانونية الضرورية للحصول على الإدانة مستقبلا في المحاكم الفيدرالية. تعيش ادارة اوباما نفس الواقع الذي عاشه البيت الأبيض في فترة حكم بوش: الهجمة التالية قد تحصل هذا اليوم او غدا او في العام القادم. لكنها آتية لا محالة.

■ عن : شيكاغو تربيون